

## ضوابط قبول التفرد في رواية الحديث دراسة مع أمثلة من تطبيقات النقاد

*Tafarrud in Hadeeth and The Rules of Acceptance*

\* د. مير أكبر شاه

\*\* عبد الرحمن

**Abstract:**

*Tafarrud (Strangeness) of a Hadith means reporting by only a single narrator at some stage of the Isnad. This is not necessary that any Tafarrud (Strangeness) of a Hadith should be weak (Da'if), because the narrator of such Hadith may make mistake in reporting and may be right. The authenticity of such Hadith rather depends on other factors such as:*

- *The reliability of the narrator of Strange Hadith.*
- *The earlier stage of the Isnad where Tafarrud (Strangeness) is founded.*
- *Close relation of the narrator with the teacher (sheikh).*
- *Acceptance of Strange Hadith by renowned authorities in Hadeeth.*
- *Another narrator authenticating the first narrator's account of the strange hadith. Therefore Tafarrud (Strangeness) of a Hadith should be studied in the light of these factors that determines acceptability. This paper studies Tafarrud (Strangeness) of a Hadith in the light of these factors.*

.....

**المقدمة:**

إنَّ تفرد الراوي بحديث لا يشاركه في روايته غيره يثير استغراباً لذلك الحديث، وبالتالي يكون الحديث مظنة العلة، لكنّها لا تستلزم أن يكون الحديث معلولاً، بل مثل هذا الحديث يحتاج إلى بحث ودراسة لكشف علته، ولذلك اهتمّ علماء الحديث النقّاد بالأحاديث الأفراد في كتبهم، ولا شك أن الأئمة انتقدوها على أساس منهج علمي.

\* محاضر بقسم الدراسات الإسلامية، جامعة الكلية الإسلامية بشاور.

\*\* الباحث في مرحلة الدكتوراة، مركز الشيخ زائد الإسلامي، جامعة بشاور.

وهذا المنهج النقدي شائع في كتب مصطلح الحديث على سبيل الإجمال، وقد فصل هذا الإجمال كثير من الباحثين في الدراسات المتعلقة بالتفرد إلى حدّ ما، وذكروا بعض الضوابط لتعليل التفرد أو قبوله، لكنّ الحاجة ماسّة إلى جمع هذه الضوابط في بحث مستقلّ مع تطبيقات المحدثين النقاد.

### أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال الأمور التالية:

الأول: دراسة الضوابط التي تجعل التفرد مقبولاً في ضوء كلام الأئمة النقاد.

الثاني: إبراز منهجية المحدثين في قبول التفرد.

### مشكلة البحث:

قد شاع في كتب مصطلح الحديث، أنّ الراوي الثقة إذا انفرد برواية حديث يقبل حديثه اعتماداً على ثقته وكمال ضبطه، وأما إذا تفرد الضعيف بشيء تردّ روايته استناداً على ضعفه وقلة ضبطه.

ولكن هل يُجعل ذلك حكماً عاماً؟، وهل يقتضي كون الراوي ثقة قبول روايته، أو ينبغي أن يخصّص ذلك؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرد قد ضبط الحديث، ويجوز أن يكون وهم فيه، فلا يحكم بقبول الحديث ولا بصحته ما لم يتّضح بالقرائن ضبط الراوي للحديث. ولذلك لا بدّ من دراسة قضية قبول التفرد في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد من خلال أقوالهم.

### التمهيد:

**التفرد لغة:** يقال: شجرة فاردة متنحية، وظبية فاردة انقطعت عن القطيع، وراكب

مُفرد: ما معه غيرٌ بغيره، وفرد اعتزل الناس، وفرد وانفرد واستفرد بالأمر تفرد به<sup>(١)</sup>.

### التفرد عند أهل الاصطلاح:

هو رواية الراوي حديثاً لا يرويه غيره.

ذكر الخطيب رحمه الله مصطلح الغريب، ووصفه بقوله: "وأكثر ما يوصف بذلك

الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره إما في إسناده أو في متنه"<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن الصلاح: "الحديث الذي يتفرد فيه بعضهم بأمر لا يذكر فيه غيره"<sup>(٣)</sup>.

### أقسام التفرد:

قد ذكر أئمة الحديث للتفرد أقساماً متعددة، وأهمّ هذه الأقسام قسمان:

القسم الأول: التفرد المطلق، وهو أن يروي الراوي متن الحديث لا يشاركه فيه غيره، فلا يكون له إلا طريق واحد، ويطلق عليه العلماء لفظ الغرابة، فيقولون: حديث غريب، أو حديث فرد. القسم الثاني: التفرد النسبي، وهو أن يروي الراوي الحديث بإسناد لا يشاركه فيه غيره، وقد عرف منته عن غير ذلك الشيخ<sup>(٤)</sup>.

### حكم التفرد:

وصف أئمة النقد الحديث بالتفرد لا يقتضي تضعيفاً ولا تصحيحاً؛ لأنه يجوز أن يكون المتفرد قد ضبط الحديث، ويجوز أن يكون وهم فيه، فلا يحكم بضعف الحديث ولا بصحته ما لم يتضح ضبط الراوي للحديث أو وهمه فيه.

قال الدكتور المري: "والخلاصة مما تقدّم هي أن الغرابة عند النقاد لا تقتضي صحّة ولا ضعفاً، وإنما هي مجرد الاستغراب، وأكثر ما يطلقون الغرابة حينما لا يكون لذلك التفرد عندهم علّة تردّه"<sup>(٥)</sup>.

وهذا ما يظهر من صنيع أئمة المصطلح في تقسيم الغرائب والأفراد باعتبار الصحة والضعف.

قسّم الحاكم الغريب إلى ثلاثة أنواع: غرائب الصحيح، وغرائب الشيوخ، وغريب الإسناد والمتن.

وقسّم ابن الصلاح الغريب إلى صحيح وغير صحيح، فقال: "ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح كالأفراد المخرجة في الصحيح وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغريب"<sup>(٦)</sup>.

### ضابط قبول التفرد أو ردّه:

قد شاع عند كثير من المتأخرين في حكم التفرد، أنّ الراوي الثقة إذا تفرد برواية شيء يقبل حديثه اعتماداً على ثقته، وأما الراوي الضعيف إذا انفرد بشيء يردّ حديثه استناداً على ضعفه.

قال ابن الصلاح: "إذا انفرد الراوي بشيء... فينظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موثقاً بإتقانه وضبطه قبل ما انفرد به، ولم يقدح الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به كان انفرداه خارماً له مزحزحاً عن حيز الصحيح"<sup>(٧)</sup>.

وما قاله ابن الصلاح في حكم التفرد ينبغي أن يخصّص ولا يؤخذ حكماً عاماً، فإنّ مقياس قبول التفرد أو ردّه ليس كون الراوي ثقة أو ضعيفاً فحسب، بل هناك قرائن التي تصاحب

التفرد، فيترجّح بها جانب القبول أو جانب الرد لما تفرد به الراوي، فإذا ترجّح بالقرائن جانب القبول يحكم بصحة الحديث حينئذ، وإذا ترجّح بالقرائن عدم ضبط الراوي أو عدم قبول روايته، يحكم النقاد بأن الحديث معلول<sup>(٨)</sup>.

وتبين من هذا أن التفرد مظنة العلة، فلا يكون التفرد مردوداً مطلقاً، كما لا يكون مقبولاً مطلقاً، بل ينظر إلى القرائن التي ترجّح جانب قبوله أو رده.

### الضوابط التي تجعل التفرد مقبولاً:

- الأولى: تقدّم الطبقة التي وقع فيها التفرد
- الثانية: كون المتفرد معروفاً بالعدالة والاتقان
- الثالثة: كون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه
- الرابعة: احتمال أئمة المحدثين عن المتفرد روايته
- الخامسة: اعتضاد الراوي المتفرد بالمتابعة
- السادسة: اعتضاد الرواية التي فيها التفرد بالشاهد.

### الضابطة الأولى

#### تقدّم الطبقة التي وقع فيها التفرد

##### التمهيد:

الطبقة التي وقع فيها التفرد لها أثر عميق في الحكم على التفرد قبولاً أو رداً، والمراد من الطبقة القوم المتعاصرون الذين اشتركوا في السّنِّ ولقاء المشايخ<sup>(٩)</sup>، فالتفرد في طبقة الصحابة صحيح وغير قادح؛ لأن تفردهم أمر طبيعي لقلّة الرواية في الصحابة، وكذلك تفرد صحابيّ بالحديث بلفظ ويرويه آخر بلفظ آخر جائز ومقبول؛ لأنّ الصحابة والسلف كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة<sup>(١٠)</sup>.

قال الذهبي رحمه الله: "فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكبار والصغار، ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة، أف يقال له: هذا الحديث لا يتابع عليه؟"<sup>(١١)</sup>.  
والتفرد في طبقة التابعين يصحّ غالباً إذا كان من الثقات، وهو أسهل وأمكن لكونها طبقة من شأنها عدم شهرة الحديث وعدم تعدد روايته في الغالب.

قال الذهبي رحمه الله بعد ذكر طبقات الحفاظ: "فهؤلاء الحفاظ الثقات، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين، فحديثه صحيح، وإن كان من الأتباع، قيل: صحيح غريب" (١٢).  
وقال الدكتور حمزة المليباري: "إذا تفرد الراوي بحديث في طبقة من شأنها عدم شهرته وعدم تعدد روايته في الغالب.... مثل طبقة الصحابة والتابعين، فهذا النوع من التفرد مقبول ومحتج به بشرط أن يكون الراوي ثقة معروفاً" (١٣).

### المثال الأول:

قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَنْصُورٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى، يَقُولُ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ لِرَجُلٍ: «انزِلْ فَاجِدْخَ» قَالَ: الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «انزِلْ فَاجِدْخَ» قَالَ: الشَّمْسُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: «انزِلْ فَاجِدْخَ» فَتَزَلَّ فَجَدَخَ فَشَرِبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَاهُنَا - وَأَشَارَ يَدِهِ إِلَى الْأُفُقِ - فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

### خريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في المسند (٣٨٠/٤) عن سفیان بن عیینة، والأئمة أحمد في المسند (٣٨٠/٤) ومسلم في الصحيح (١٣٢/٣) من طريق هشيم، والبخاري في الصحيح (٦٨٥/٢)، و(٢٠٢٩/٥) من طرق عبد الواحد وجريير.  
كلهم (ابن عيينة وهشيم وعبد الواحد وجريير) عن الشيباني به بنحوه.

### دراسة التفرد في الحديث:

الحديث بهذا اللفظ لم يروه إلا عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه، وروي عن غيره بلفظ آخر، ومعناه واحد.

قال الإمام النسائي رحمه الله: "وحديث عاصم بن عمر وحديث ابن أبي أوفى صحيحان" (١٤).

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا اللفظ إلا عبد الله بن أبي أوفى" (١٥).

### رأي الباحث:

تفرد الصحابة مقبول ومحتج به؛ لأن تفردهم أمر طبيعي لقلة الرواية في الصحابة، وكذلك تفرد صحابي بالحديث بلفظ ويرويه آخر بلفظ آخر جائز ومقبول؛ لأن الصحابة والسلف كثيراً ما كانوا ينقلون معنى واحداً في أمر واحد بألفاظ مختلفة<sup>(١٦)</sup>، ولذلك حكم الإمام النسائي على حديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه بالصحة مع أن لفظ حديث بن أبي أوفى رضي الله عنه غير لفظ عاصم بن عمر.

### المثال الثاني:

قال الخليلي: حدثنا جدي حدثنا محمد بن الربيع بن سليمان الجيزي حدثنا خشيش بن أصرم حدثنا عبد الرزاق حدثنا سفيان عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب من ماء زمزم وهو قائم.

### تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة البخاري في الصحيح ٢١٣٠/٥، من طريق سفيان الثوري، ومسلم في الصحيح ١٦١٠/٣، من طريق عاصم، والبخاري في المسند ٤٧٤/١١، من طريق سفيان بن عيينة، ومسلم في الصحيح ١٦٠١/٣، من طريق أبي عوانة، وأحمد في المسند ٢٨٧/١، من طريق ابن المبارك.

كلهم (الثوري وعاصم وابن عيينة وأبو عوانة وابن المبارك) عن عاصم الأحول، عن الشعبي به.

### دراسة التفرد في الحديث:

الحديث لم يروه عن ابن عباس رضي الله عنه غير الشعبي، وهو عامر بن شراحيل الشعبي، من التابعين الثقات<sup>(١٧)</sup>.

والحديث وصفه الخليلي بالتفرد بقوله: "تفرد به الشعبي عن ابن عباس"<sup>(١٨)</sup>.

### رأي الباحث:

الحديث تفرد بروايته الشعبي عن ابن عباس رضي الله عنه، والشعبي من طبقة التابعين الثقات، والتفرد في هذه الطبقة يصح غالباً إذا كان من الثقات، وهو أسهل وأمكن لعدم شهرة الحديث وعدم كثرة روايته في هذه الطبقة في الغالب، وقد وصف الحديث الخليلي بتفرد الشعبي مع أن الحديث صحيح مخرج في الصحيحين، وتبين من هذا أن كون الراوي من طبقة التابعين الثقات يجعل تفرد مقبولاً ومحتجاً.

## المثال الثالث:

قال أبو نعيم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْحَافِظِ، ثنا سَلْمُ بْنُ مُعَاذٍ وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ  
 بْنِ عَدِيٍّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا شُكْرٌ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ  
 بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ الْمُسْتَوْرِدِ، أَخِي بَنِي فَهْرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَا الدُّنْيَا فِي الْأَخِرَةِ إِلَّا كَمَا يُدْخِلُ أَحَدُكُمْ أُصْبَعُهُ فِي الْيَمِّ، فَلْيَنْظُرْ بِمَ تَرْجِعُ إِلَيْهِ؟» .

## تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٢٢٨/٤) ومسلم في الصحيح (١٥٦/٨) وابن ماجه في  
 السنن (١٣٧٦/٢) من طرق عن إسماعيل به.

وأخرجه الأئمة الطبراني في الكبير (٧١٧/٢٠)، والحاكم في المستدرک (٣٥٥/٤)  
 والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢٤/٧) من طريق إبراهيم بن مهاجر عن قيس عن المستورد رضي  
 الله عنه.

## دراسة التفرد في الحديث:

قال الحافظ البزار رحمه الله: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم إلا المستورد، وقد رواه جماعة عن إسماعيل" (١٩).

قال الحافظ أبو نعيم رحمه الله: "هذا من صحيح حديث إسماعيل وعيونه" (٢٠).  
 وقال الإمام الدارقطني رحمه الله: "يرويه إسماعيل بن أبي خالد عن قيس عن المستورد،  
 وهو صحيح عنه" (٢١).

## رأي الباحث:

الحديث لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا المستورد رضي الله عنه، ولم يروه عن  
 المستورد رضي الله عنه إلا قيس بن أبي حازم (٢٢)، وهو من ثقات التابعين، والتفرد في هذه طبقة  
 مقبول ومحتج به إذا كان من الثقات، ولذلك أورد الحديث الإمام مسلم في صحيحه، وصححه  
 الأئمة أبو نعيم والدارقطني.

## الضابطة الثانية

### كون المتفرد معروفاً بالعدالة والاتقان

#### التمهيد:

إنّ لحال الراوي من حيث العدالة والضبط أثراً كبيراً في قبول تفرده أو رده، فالمتفرد قد يكون من طبقة متأخرة كطبقة أتباع التابعين، لكن إذا كان معروفاً بأنه من أهل العدالة والضبط، فيكون الأصل قبول روايته، ولذلك يكون تفرّد الثقة أولى بالقبول من تفرّد الضعيف، وكذلك تفرد إمام من الأئمة الحفاظ أمثال شعبة والثوري ومالك ويحيى القطان، يكون أولى بالقبول، ولا يخرج عنه إلا بينة واضحة، وذلك لأمرين: الأول: أن الأئمة الحفاظ أهل إتقان وثبت، بحيث يندر غلط الواحد منهم. الثاني: أن الأئمة الحفاظ كانوا يتنافسون على الطلب والجمع بحيث يحمل ذلك بعضهم على الحرص أن يسمع ما لم يسمع غيره<sup>(٢٣)</sup>.

قسّم الخليلي الأفراد إلى أربعة أقسام، وذكر القسم الأول منها: ما يتفرد به حافظ مشهور ثقة أو إمام عن الحفاظ والأئمة، فهو صحيح متفق عليه<sup>(٢٤)</sup>.

وقسّم المقدسي الغرائب والأفراد إلى خمسة أنواع، وذكر النوع الأول منها، فقال: "غرائب وأفراد صحيحة وهو أن يكون الصحابي مشهوراً برواية جماعة من التابعين عنه، ثم ينفرد بحديث عنه أحد الرواة الثقات لم يروه عنه غيره، ويرويه عن التابعي رجل واحد من الأتباع ثقة، وكلّهم من أهل الشهرة والعدالة، وهذا حدّ في معرفة الغريب والفرد الصحيح"<sup>(٢٥)</sup>.

#### المثال الأول:

قال الإمام الطبراني: حدثنا محمد بن أسد بن يزيد الأصبهاني حدثنا أبو داود عن محمود بن غيلان عن أبي داود الطيالسي حدثنا شعبة عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تلا هذه الآية: [اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون] فقال: لو أن قطرة من الزقوم قطرت في بحار الدنيا أفسدت على أهل الدنيا معاشهم فكيف بمن يكون طعامه.

#### دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٣٣٨/١)، والترمذي في الجامع (٢٨٨/٤)، والنسائي في الكبرى (٣١٣/٦)، من طرق عن شعبة به.

قال الإمام الطبراني: "لم يروه عن الأعمش إلا شعبة"<sup>(٢٦)</sup>.



وقال الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"<sup>(٢٧)</sup>.

### رأي الباحث:

هذا الحديث تفرد بروايته شعبة عن الأعمش حيث لم يشارك فيه عن الأعمش غير شعبة، وهو من أتباع التابعين والتفرد في هذه الطبقة يندر غالباً، لكن شعبة من الأئمة الحفاظ، وتفرد إمام مثله لا يخرج عنه إلا بدليل واضح يجعل تفرد مردوداً، وإذا لم يوجد دليل واضح لرد تفرد فالأصل أن تفرده يكون مقبولاً.

### المثال الثاني:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيسَى الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَقُولُونَ لِي: تَكُونُونَ فِي النَّبِيِّ وَقَدْ رَكِبْتُ الْحِمَارَ وَلَبِسْتُ الشَّمْلَةَ وَقَدْ حَلَبْتُ الشَّاةَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ فَعَلَ هَذَا فَلَيْسَ فِيهِ مِنَ الْكَبِيرِ شَيْءٌ»:

### دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الأئمة الترمذي في الجامع (٣٦٢/٤) عن علي بن عيسى البغدادي، والحاكم في المستدرک (٢٠٤/٤) من طريق العباس بن محمد الدوري، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩٠/٦) من طريق علي بن سهل. ثلاثتهم (علي بن عيسى والعباس بن محمد وعلي بن سهل) عن شبابة بن سوار به بنحوه.

الحديث لم يرو إلا من طريق شبابة بن سوار عن ابن أبي ذئب عن القاسم بن العباس<sup>(٢٨)</sup>، به.

ومحمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب، ثقة فاضل من السابعة<sup>(٢٩)</sup>.

وشبابة بن سوار الفزاري، ثقة حافظ من التاسعة<sup>(٣٠)</sup>.

قال الإمام الترمذي: "هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ".

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن جبیر بن مطعم، ولا نعلم له طريقاً عن جبیر إلا هذا الطريق"<sup>(٣١)</sup>.

### رأي الباحث:

القاسم بن العباس من التابعين الثقات وتفرد مقبول، وتفرد ابن أبي ذئب وشبابة وهما من أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة محتمل في بعض الأحيان إذا كان من الثقات، ولذلك

نجد الإمام الترمذي أنه وصفه بالغرابة لأجل التفرد فيه، ووصفه بالتحسين لإمكانية قبول هذا التفرد.

### المثال الثالث:

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْقَطَّانِ، قَالَ: نَا قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: نَا ابْنُ سِيرِينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، وَعَنْ رَجُلٍ، آخَرَ هُوَ أَفْضَلُ فِي نَفْسِهِ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَظَبَ النَّاسَ يَحْيَى، فَقَالَ: "أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ؟" قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟» قُلْنَا: بَلَى، يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟ قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ بِالْبَلَدَةِ؟» قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغَتْ؟" قُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: "اللَّهُمَّ اشْهَدْ، قَالَ: «لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ فَإِنَّهُ رَبٌّ مُبَلِّغٌ يُبَلِّغُهُ مَنْ هُوَ أَوْعَى مِنْهُ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ».

### دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٣٩/٥) والبخاري في الصحيح (١٠٨/٥) ومسلم في الصحيح (١٠٨/٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأحمد في المسند (٤٩/٥) ومسلم في الصحيح (١٠٨/٥) من طريق أبي عامر العقدي، كلاهما (يحيى بن سعيد وأبو عامر) عن قررة بن خالد به بنحوه.

الحديث فيه التفرد، ولم يروه عن محمد بن سيرين إلا قررة بن خالد.

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ إلا قررة عن محمد" (٣٢).

### رأي الباحث:

محمد بن سيرين، ثقة ثبت (٣٣)، وقررة بن خالد، ثقة ضابط ومن طبقة أتباع التابعين (٣٤)، والتفرد في هذه الطبقة قلما توجد، لكن قررة بن خالد من الحفاظ الذين يندر الخطأ في حديثهم، وهذا الذي يجعل تفردهم مقبولاً، ولذلك نجد أن الحديث مخرج في الصحيحين.

## الضابطة الثالثة

## كون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه

## التمهيد:

الراوي المتفرد بالرواية قد لا يكون في الدرجة العليا من الثقة، كأن يكون صدوقاً إلا أنه قد يقبل تفرده في شيخ يكون من أقاربه، وأهل بيته، وأصحابه، وقد يكون المتفرد بالرواية من النقات، ويكون من طبقة متأخرة، لكن يقبل تفرده في شيخ معين لكونه مختصاً به إلا أن يتبين غلظه ووهمه في حديث.

قال الإمام ابن معين رحمه الله: "كان معتمر بن سليمان أعلم الناس بحديث أبيه، لم يكن أحد من الناس يقوم في سليمان مقامه" (٣٥).

وكذلك إذا تفرد بعض الرواة قد يتكلم في روايته في الجملة، ويضعف فيها، لكنه يكون في بعض الشيوخ ثبناً لخصوصية طول ملازمة وغيرها (٣٦).

وقال الحافظ الذهبي رحمه الله: "بل الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له، وأكمل لرتبته، وأدل على اعتنائه بعلم الأثر وضبطه دون أقرانه لأشياء ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبين غلظه ووهمه في الشيء" (٣٧).

## المثال الأول:

قال الحافظ أبو نعيم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ، قَالَ: ثنا إِسْحَاقُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْحَرْبِيُّ حَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: ثنا أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ، حَ وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ: ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالُوا: ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، قَالَ: ثنا عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِحَبِيبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَامِ: «يَا حَبِيبُ، مَا مَنَعَكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟» قَالَ: فَتَزَلْتُ وَمَا نَتَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا { [مریم: ٦٤] الآية.

أخرجه الأئمة البخاري في الصحيح (١٧٦٠/٤) عن أبي نعيم، وأحمد في المسند (٢٣٣/١) عن وكيع، والترمذي في الجامع (٣١٦/٥) من طريق يعلى بن عبيد، والنسائي في الكبرى (٣٩٤/٦) من طريق أبي عامر، ومن طريق حجاج بن محمد، كلهم، عن عمر بن ذر، به.

## دراسة التفرد في الحديث:

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث حسن" (٣٨).

وقال الحافظ أبو نعيم: "غريب من حديث سعيد وذو، تفرد به عنه ابنه عمر بن ذر، وهو حديث صحيح متفق على صحته"<sup>(٣٩)</sup>.

### رأي الباحث:

الحديث تفرد به عمر بن ذر<sup>(٤٠)</sup> عن أبيه<sup>(٤١)</sup>، وهو من طبقة أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الأئمة الحفاظ، لكنه من أهل الاختصاص بشيخه، وهذا الاختصاص يجعل تفرد مقبولاً، ولذلك أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، وصححه أبو نعيم، أما تحسين الإمام الترمذي لهذا الحديث فلأجل التفرد فيه، إذ قد ينزل الحديث عن الصحة إلى الحسن بالتفرد، وإلا فرجال الحديث كلهم ثقات، وهو مخرّج في الصحيح.

### المثال الثاني:

قال الحافظ البزار: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّيْمِيُّ، قَالَا: أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهُوَ عِنْدِي فِي مَوْضِعٍ عَنْ أَبِيهِ، وَفِي مَوْضِعٍ لَيْسَ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَذَكَرَتْ لَهُ شَيْئًا، فَقَالَ لَهَا: «ارْجِعِي إِلَيَّ»، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِن لَمْ أَرَكَ، قَالَ: «أَتَيْتِي أَبَا بَكْرٍ».

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلا جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم من وجه متصل عنه، ولا نعلم روى سعد بن إبراهيم، عن محمد بن جبير حديثاً مسنداً غير هذا الحديث، وإسناده صحيح"<sup>(٤٢)</sup>.

### دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٨٣/٤) والبخاري في الصحيح (١٣٣٨/٣)، ومسلم في الصحيح (١١٠/٧) والإمام الترمذي في الجامع (٦١٥/٥) وأبو يعلى في المسند (٣٢٨/١٣)، من طريق إبراهيم بن سعد به بنحوه.

الحديث لم يرو إلا من طريق إبراهيم بن سعد<sup>(٤٣)</sup>، عن أبيه<sup>(٤٤)</sup>، عن محمد بن جبير عن أبيه.

قال الإمام الترمذي: "هذا حديث غريب من هذا الوجه"<sup>(٤٥)</sup>.

### رأي الباحث:

الحديث غريب من هذا الوجه، لكنه محتمل، ووجهه أن إبراهيم بن سعد ثقة ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الحفاظ، إلا أنه من أهل الاختصاص بشيخه، فيقبل

تفرده لاختصاصه بشيخه، ولذلك أخرجه الأئمة أصحاب الصحيحين البخاري ومسلم، فالحديث من غرائب الصحاح.

### المثال الثالث:

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: نَا سَلْمٌ بْنُ أَبِي الدِّيَالِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ وَالْحَكَمِ الْغَفَارِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَا طَاعَةَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ.

قال الحافظ البزار: "وهذا الكلام قد أخرجه، عن عمران من وجه آخر حسن، وإنما أعدناه ها هنا لمكان سلم بن أبي الذيال؛ لأن سلماً لم يسند إلا خمسة أحاديث أو ستة، فأردنا أن نخرجه عن سلم لعزة حديث سلم" (٤٦).

### دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الإمام الطبراني في الكبير (٢١١/٣) والأوسط (٩٢/٢) من طريق معتمر بن سليمان عن سلم بن أبي الذيال به.

الحديث رواه معتمر عن سلم بن أبي الذيال (٤٧)، عن ابن سيرين عن عمران والحكم الغفاري.

وقال الطبراني رحمه الله: "لم يروه عن سلم إلا معتمر" (٤٨).

ومعتمر بن سليمان التيمي ثقة ومن الطبقة الصغرى من أتباع التابعين روى له الجماعة (٤٩).

### رأي الباحث:

الحديث لم يروه عن سلم إلا معتمر، ومعتمر ثقة ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الأئمة الحفاظ، لكن معتمراً من خواص سلم، فقد سمع معتمر من سلم بن أبي الذيال حديثه في البحر كان يغزو معه (٥٠).

### الضابطة الرابعة

#### احتمال أئمة المحدثين عن المتفرد روايته

##### التمهيد:

قد لا يكون الراوي في الدرجة العليا من الثقة، وينفرد بحديث دون أن يشاركه فيه غيره، فيكون روايته موضع استغراب، لكن يروي عنه أهل العلم من المحدثين كأمثال يحيى القطان ووكيع وشعبة وغيرهم، ويحتملون عنه الحديث الذي تفرد به من غير إنكار عليه، وهذا الذي يجعل تفردّه محتملاً<sup>(٥١)</sup>.

ويلاحظ استخدام هذه القرينة في الكتب التي اهتم أصحابها ببيان حال الحديث غرابة مثل سنن الإمام الترمذي ومسند الحافظ البزار وغيرهما.

ف نجد من خلال سنن الإمام الترمذي أنه يقول بعد بيان الغرابة في الحديث: "لا نعرفه إلا من حديث فلان"، "وروى عنه فلان وغير واحد من الأئمة"<sup>(٥٢)</sup>.

ومن المحدثين الذين أكثروا استخدام هذه القرينة في كتبهم الحافظ البزار، فقد أكثر إيراد الألفاظ مثل: حدّث عنه أو روى عنه أهل العلم أو غير واحد من أهل العلم أو جماعة من أهل العلم أو حدّث عنه جماعة ثقات أو حدّث عنه فلان وفلان وغيرهما أو حدّث عنه فلان وغيره أو حدّث عنه الناس واحتملوا حديثه.

ومن النقاد نجد ابن عدي حيث يورد غرائب أحاديث الراوي، وعندما يعين درجة أحاديثه يقول أحياناً: وقد حدّث عنه جماعة<sup>(٥٣)</sup>.

##### المثال الأول:

قال أبو نعيم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ، وَفَارُوقُ الْحِطَّائِيُّ، فِي جَمَاعَةٍ قَالُوا: ثنا أبو مسلم الكشي، قال: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَزْرَةَ، قال: ثنا شُعْبَةُ، عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَائِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قال: "صَحِبْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، وَكَانَ يُحَدِّثُنِي وَكَانَ أَكْبَرَ مِنْ أَنَسٍ وَقَالَ جَرِيرٌ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْأَنْصَارَ يَصْنَعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْئًا مَا أَرَى أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا أَكْرَمْتُهُ».

**تخريج الحديث:**

أخرجه الإمام البخاري في الصحيح (١٠٥٨/٣)، وأخرجه الإمامان مسلم في الصحيح (١٧٦/٧) من طرق نصر بن علي ومحمد بن المثني وابن بشار، والطبراني في الكبير (٢٩٣/٢) من طريق أبي مسلم الكشي،  
كلهم (البخاري ونصر بن علي وابن المثني ومحمد بن بشار وأبو مسلم) عن محمد بن عرعة به.

**دراسة التفرد في الحديث:**

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن شعبة إلا محمد" (٥٤).

وقال أبو نعيم: "هذا حديث صحيح متفق على صحته تفرد به محمد بن عرعة عن شعبة وحديث به عنه الأعلام: عمرو بن علي، ونصر بن علي، وبندار، ومحمد بن المثني، وأحمد بن سنان" (٥٥).

**رأي الباحث:**

هذا الحديث تفرد به محمد بن عرعة عن شعبة، وشعبة من الأئمة الحفاظ، وله تلاميذ كثيرون، ومثله يندر التفرد عنه، لكن الحديث رواه عن محمد بن عرعة جماعة من الأئمة الثقات، ونجد أبا نعيم أنه أشار إلى صحة الحديث معه ذكر التفرد فيه، كما أنه بين القرينة التي جعلت هذا التفرد مقبولا حيث قال: "وحدث به عنه الأعلام".

**المثال الثاني:**

قال الحافظ البزار: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْحَرِثِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سَلِيمَانَ قَالَ: أَخْبَرَنَا بِسْطَامُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَا كَانَ طَعَامُنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا الْأَسْوَدَيْنِ يَعْنِي التَّمْرَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: التَّمْرُ وَالْمَاءُ.

**تخريج الحديث:**

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٢٧٥/٤)، والحاكم في المستدرک (١١٨/٤)، من طريق روح بن عبادة، والطبراني في الكبير (٢٥/١٩) وأبو نعيم في الحلية (٣٠٢/٢)، من طريق جعفر بن سليمان، كلاهما (روح بن عبادة وجعفر بن سليمان) عن بسطام به بنحوه.

## دراسة التفرد في الحديث:

الحديث لم يروه عن معاوية بن قرّة عن أبيه إلا بسطام بن مسلم<sup>(٥٦)</sup>. قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم رواه عن معاوية بن قرّة إلا بسطام بن مسلم، وهو رجل مشهور من أهل البصرة، حدّث عنه شعبة وغيره"<sup>(٥٧)</sup>. قال أبو نعيم: "رواه من الأئمة عن روح جماعة منهم أحمد وأبو خيثمة وبنّاد"<sup>(٥٨)</sup>.

## رأي الباحث:

الحديث تفرد به بسطام بن مسلم، وهو ثقة ومن أتباع التابعين، والتفرد في هذه الطبقة يقبل من الحفاظ، لكن الحديث رواه عن بسطام غير واحد من الثقات، ورواه عن روح جماعة من الأئمة، فالحديث فيه التفرد، وهو محتمل لرواية جمع من الأئمة واحتمالهم هذا الحديث عن الراوي الذي تفرد به.

## المثال الثالث:

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: نَا أَبَانُ بْنُ صَمْعَةَ، عَنْ أَبِي الْوَاظِعِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ عَلَّمَنِي شَيْئًا أَنْتَفِعَ بِهِ، قَالَ: «اعْزِلِ الْأَدَى عَنْ طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ».

## دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٤٢٠/٤) ومسلم في الصحيح (٣٤/٨) من طريق يحيى بن سعيد، وأحمد في المسند (٤٢٠/٤) وابن ماجه في السنن (١٢١٤/٢) من طريق وكيع، من طريق يزيد بن زريع، وابن عدي (٧٣/٢) من طريق سهل بن يوسف، أربعتهم (يحيى ووكيع ويزيد بن زريع وسهل بن يوسف) عن أبان بن صمعة به.

الحديث رواه الحافظ البزار من طريق أبان بن صمعة<sup>(٥٩)</sup>، عن أبي الوازع<sup>(٦٠)</sup>، عن أبي بركة رضي الله عنه.

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى بهذا اللفظ إلا عن أبي بركة، وأبو الوازع رجل من أهل البصرة روى عنه أيوب وشداد بن سعيد ومهدي بن ميمون وغيرهم"<sup>(٦١)</sup>.



**رأي الباحث:**

الحديث تفرد بروايته أبان بن صمعة، وهو من طبقة التابعين، لكنه اختلط<sup>(٦٢)</sup>، واختلاط الراوي مظنة الخطأ في روايته، وقد يجعل تفرد قادحا في صحة الحديث، لكن هذا الحديث حدّث عنه أئمة الحديث يحيى بن سعيد ووكيع ويزيد بن زريع، واحتملوه عنه.

**الضابطة الخامسة****اعتضاد الراوي المتفرد بالمتابعة****التمهيد:**

الراوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط، لكن يوجد له متابع، ويدفع عنه ريبة التفرد، فيترجّح جانب إصابته على جانب خطئه، والمتابع الحديث الذي يشارك روايته رواية الحديث الفرد، مع الإتحاد في الصحابي.

والقاعدة في باب الاعتضاد بالمتابعات أو الشواهد أن الحديث الذي يُتمثل أن يكون خطأً ويُتمثل أن يكون ثواباً، هو الذي يصلح، بأن يوجد في الرواية ما يكون مظنة للخطأ، أو سبباً لوقوع الخطأ، ولما يتحقق منه، فإذا وُجد متابع أو شاهد، رجّح جانب إصابته<sup>(٦٣)</sup>.

قال ابن الصلاح رحمه الله: "ثم اعلم: أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً في الضعفاء،... وليس كلّ ضعيف يصلح لذلك"<sup>(٦٤)</sup>.

أما الحديث الذي ترجّح فيه الخطأ، وكان جانب الخطأ فيه أقوى من جانب الإصابة؛

فهو الذي لا يصلح في باب التقوية، ورجحان الخطأ يكون بأحد أمرين:

الأول: أن يكون الراوي المتفرد ضعفه شديداً، لكذب أو تهمة أو شدة غفلة.

الثاني: أن تكون رواية الراوي المتفرد من قبيل المنكر أو الشاذ<sup>(٦٥)</sup>.

قال الإمام الترمذي عند تعريفه للحديث الحسن: "كل حديث يروى لا يكون في

إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك"<sup>(٦٦)</sup>.

**المثال الأول:**

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ

أَبِيهِ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ عَلَى

صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ الْأُتْبِيِّ فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبَهُ قَالَ هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا ». ثُمَّ حَظَبْنَا فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ « أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَّانِي اللَّهُ فَيَأْتِيَنِي فَيَقُولُ هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي. أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا وَاللَّهِ لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا بَعِيرٍ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَلَا عَرَفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقْرَةٌ لَهَا حُوَازٌّ أَوْ شَاةٌ تَعِيرُ ». ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ ثُمَّ قَالَ « اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ ». بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنِي.

### دراسة التفرد في الحديث:

أخرجه الأئمة البخاري في الصحيح (٢٥٥٩/٦)، ومسلم في الصحيح (١١/٦) وابن خزيمة في الصحيح (٥٤/٤)، من طريق أبي أسامة به مثله.

وأخرجه الأئمة البخاري في الصحيح (٢٦٣٢/٦) ومسلم في الصحيح (١٢/٦) من طريق عبدة عن هشام به مثله.

وأخرجه الإمام مسلم في الصحيح (١٢/٦) من طريق ابن نمير عن هشام به مثله. وأخرجه الإمام أبو عوانة في المسند (٣٩٠/٤) من طريق أنس بن عياض عن هشام به مثله.

وأخرجه الإمام ابن حبان في الصحيح (٣٧٣/١٠) من طريق حماد بن سلمة عن هشام به مثله.

وأبو أسامة حماد بن أسامة ثقة ثبت ربما دلس، من كبار التاسعة<sup>(٦٧)</sup>.

### رأي الباحث:

الحديث أعله الحافظ البزار بتفرد أبي أسامة، حيث قال: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه إلا أبو أسامة بهذا اللفظ"<sup>(٦٨)</sup>. ويُتَعَقَّبُ إِعْلَالَهُ بِأَنَّ أَسَامَةَ لَمْ يَتَفَرَّدْ بِهِ، بَلْ رَوَاهُ عَبْدَةُ وَابْنُ نَمِيرٍ وَأَنْسُ بْنُ عِيَاذٍ عَنْ هِشَامٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي أَسَامَةَ، كَمَا مَرَّ فِي التَّخْرِيجِ. وَرَوَاهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي أَسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عَرُوةَ، وَأَشَارَ إِلَى مُتَابَعَتِهِ بِقَوْلِهِ: "وَفِي حَدِيثِ عَبْدَةَ وَابْنِ نَمِيرٍ: فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبَهُ. كَمَا قَالَ أَبُو أَسَامَةَ"<sup>(٦٩)</sup>.

**المثال الثاني:**

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، قَالَ: نَا عَمْرُو بْنُ حُمْرَانَ، قَالَ: نَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الشِّعَارِ.

**تخريج الحديث:**

أخرجه الإمام الطبراني في الكبير (١٤٧/١٨) من طريق يوسف بن موسى القطان به بمعناه. وأخرجه الإمام الطبراني في الكبير (١٤٨/١٨) من طريق عمران القطان عن قتادة به بمعناه.

وأخرجه الأئمة أحمد في المسند (٤٢٩/٤)، والترمذي في الجامع (٤٣١/٣)، والطبراني في الكبير (١٧٥/١٨) من طرق عن الحسن بن عمران رضي الله عنه بمعناه. وأخرج الإمام أحمد في المسند (٤٤١/٤) من طريق معمر بن محمد بن سيرين عن عمران رضي الله عنه بمعناه.

**دراسة التفرد في الحديث:**

الحديث فيه التفرد النسبي، ولم يروه عن قتادة عن الحسن بن عمران إلا سعيد بن أبي عروبة، تفرد به عنه عمرو بن حمران<sup>(٧٠)</sup>، ومثله الحديث قد عُرف عن عمران رضي الله عنه من غير وجه.

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً رواه، عن قتادة إلا سعيد، ولا نعلم أحداً رواه عن سعيد إلا عمرو بن حمران، ولم يكن به بأس، وقد روي نحو كلامه، عن عمران من غير وجه بألفاظ مختلفة"<sup>(٧١)</sup>.

**رأي الباحث:**

الحديث تفرد به عمرو بن حمران، وهو ليس بدرجة من الضبط، ومثله لا يحتج به إذا انفرد، إلا أنه صالح للمتابعة، وقد تابعه عن قتادة عمران القطان. وأورده الإمام الطبراني بعد رواية سعيد عن قتادة عن الحسن، ولم يعلِّه، وكأنه أورده متابعة لطريق سعيد عن قتادة، وعمران القطان صدوق يهيم<sup>(٧٢)</sup>، لكنه صالح للمتابعة.

**المثال الثالث:**

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ جَعْفَرِ الْأَحْمَرِ، قَالَ: نَا عَلِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: نَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: نَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ النَّوْحِ.

**تخريج الحديث:**

أخرجه الإمام الطبراني في الكبير (١٧٨/١٨) من طريق الحكم بن عبد الملك به بنحوه. وأخرجه أحمد في المسند (٤٣٧/٤) والنسائي في الكبرى (٦٠٧/١) والطبراني في الكبير (١٨٦/١٨) من طريق شعبة عن عبد الله بن صبيح عن محمد بن سيرين عن عمران بنحوه.

**دراسة التفرد في الحديث:**

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلم أحداً يرويه عن عمران بأحسن من هذا الإسناد، وقد رواه شعبة عن عبد الله بن صبيح، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين" (٧٣).

الحديث رواه الحافظ البزار من طريق الحكم بن عبد الملك عن منصور بن زاذان عن الحسن بن عمران رضي الله عنه.

والحكم بن عبد الملك القرشي البصري ضعيف من السابعة (٧٤).

**رأي الباحث:**

الحكم بن عبد الملك من طبقة أتباع التابعين، وهو ضعيف لكنه توبع، فقد تابعه عبد الله بن صبيح البصري، وهو صدوق (٧٥).

**الضابطة السادسة****اعتضاد الرواية التي فيها التفرد بالشاهد****التمهيد:**

الشاهد: اسم فاعل من شهد، وسمي بذلك؛ لأنه يشهد أن للحديث الفرد أصلاً ويقويه، كما يقوي الشاهد قول المدعي ويدعمه.

واصطلاحاً: هو الحديث الذي يشارك فيه رواه رواية الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي (٧٦).

فالراوي المتفرد بالحديث قد لا يكون بدرجة من الضبط ولا يقبل تفرده، لكن يوجد للحديث شواهد يترجح بها جانب إصابة الراوي على جانب خطئه. والقاعدة في باب التقوية بالشواهد أن الحديث الذي يُحتمل أن يكون خطأً ويُحتمل أن يكون ثواباً، هو الذي يصلح، فإذا وُجد متابع أو شاهد، رَجَحَ جانبُ إصابته<sup>(٧٧)</sup>. أما الحديث الذي ترجح فيه الخطأ، وكان جانب الخطأ فيه أقوى من جانب الإصابة؛ فهو الذي لا يصلح في باب التقوية.

### المثال الأول:

قال الإمام البخاري: حدثنا محمد بن صباح حدثنا إسماعيل بن زكرياء حدثنا بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً يثني على رجل ويطريه في مدحه، فقال: "أهلكتم أو قطعتم ظهر الرجل".

### تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة أحمد في المسند (٤/١٢٢) والبخاري في الصحيح (٢/٩٤٧)، ومسلم في الصحيح (٨/٢٢٨) ثلاثتهم عن محمد بن الصباح عن إسماعيل بن زكرياء عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه بنحوه. وأخرج الأئمة أحمد في المسند (٥/٤١، ٤٧) والبخاري في الصحيح (٢/٩٤٦، ٥/٢٢٥٢) ومسلم في الصحيح (٨/٢٢٧) وأبو داود في السنن (٤/٤٠١) وابن ماجه في السنن (٢/١٢٣٢) من طرق عن خالد الحذاء عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه رضي الله عنه بنحوه.

قال الحافظ البزار عقب رواية حديث أبي بكره رضي الله عنه: "وهذا الحديث قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه، وهذا الوجه أحسن وجهاً يروى، عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك، ولا نعلم لأبي بكره طريقاً غير هذا الطريق"<sup>(٧٨)</sup>.

### دراسة التفرد في الحديث:

حديث أبي موسى رضي الله عنه فيه التفرد، واستمرّ التفرد فيه في طبقات متأخرة، وهي طبقة محمد بن الصباح البزاز أبو جعفر البغدادي، وهو ثقة حافظ<sup>(٧٩)</sup>، ومن الآخذين عن أتباع التابعين<sup>(٨٠)</sup>، والتفرد في هذه الطبقة لا يكون إلا نادراً، لكنّ حديث أبي بكره

رضي الله عنه يقويه ويشهد له، وحديث أبي موسى رضي الله عنه مخرّج في الصحيحين، وقد أورده الإمامان البخاري ومسلم بعد إيراد حديث أبي بكر رضي الله عنه، وهذا يشعر بأنهما روياه استشهادا.

### المثال الثاني:

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ، قَالَ: نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: نَا الْمُهَاجِرُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَخَّصَ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبَسَ حُفْيَهُ. وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ إِذَا أَحَدَتْ تَوَضَّأَ فَحَلَعَ حُفْيَهُ.

### تخريج الحديث:

أخرجه الأئمة ابن ماجه في السنن (١٨٤/١) وابن خزيمة في الصحيح (٩٦/١) وابن حبان في الصحيح (١٥٣/٤)، والدارقطني في السنن (١٩٤/١) والبيهقي في السنن (٢٨١/١) من طرق عن عبد الوهاب به بنحوه.

وأخرج الإمام أحمد في المسند (٢٤٠/٤) والإمام الترمذي في الجامع (١٥٩/١) وابن خزيمة في الصحيح (١٣/١) من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبيش عن صفوان بن عسال رضي الله عنه.

### دراسة التفرد في الحديث:

حديث أبي بكر رضي الله عنه فيه التفرد حيث لم يرو إلا من طريق أبي محمد<sup>(٨١)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه رضي الله عنه.

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن"<sup>(٨٢)</sup>.

قال الإمام الترمذي عقب تخريج حديث صفوان رضي الله عنه: "هذا حديث حسن صحيح". ثم نقل عن البخاري أنه قال: "أحسن شيء في هذا الباب حديث صفوان بن عسال"<sup>(٨٣)</sup>.

قلت: مهاجر بن محمد لئن الحديث وانفرد به، ومثله لا يقبل روايته إذا انفرد، لكن له شاهد من حديث صفوان رضي الله عنه.

## المثال الثالث:

قال الحافظ البزار: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ بْنِ الْعَوَّامِ، قَالَ: نَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَكَّارٍ  
 بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بَكَّارُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ سَمِعْتُ أَبِي عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنَ أَبِي  
 بَكْرَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ،  
 فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا، وَمَضَمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا وَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَعَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى  
 الْمِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ يُقْبِلُ بِيَدَيْهِ مِنْ مُقَدِّمِهِ إِلَى مُؤَخَّرِهِ، وَمِنْ مُؤَخَّرِهِ إِلَى مُقَدِّمِهِ، ثُمَّ عَسَلَ  
 رِجْلَيْهِ ثَلَاثًا، وَحَلَّلَ بَيْنَ أَصَابِعِ رِجْلِهِ، وَحَلَّلَ لِحْيَتَهُ».

## تخريج الحديث:

أخرجه الإمام الحافظ البزار (١٣٣/٩، ١٣٤) عن محمد بن صالح بن العوام به.  
 وأخرج الإمام مسلم في الصحيح (١٤٢/١) من طريق أبي النضر عن أبي أنس أَنَّ عَثْمَانَ تَوَضَّأَ  
 بِالْمَقَاعِدِ، فَقَالَ: أَلَا أُرِيكُمْ وُضوءَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا.  
 وأخرج الإمام البخاري في الصحيح (٧١/١) وأبو داود في السنن (٣٩/١) من طريق  
 حمران مولى عثمان أنه رأى عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ دَعَا بِإِنَاءٍ، وَذَكَرَا الْحَدِيثَ بِمَعْنَاهُ.

## دراسة التفرد في الحديث:

قال الحافظ البزار: "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه بهذا  
 الإسناد، وبكار بن عبد العزيز ليس به بأس، وعبد الرحمن صالح الحديث قد تقدّم ذكرنا له" (٨٤).  
 الحديث لم يُرو إلا من طريق محمد بن صالح بن العوام حدثنا عبد الرحمن بن بكار عن أبيه عن  
 عبد العزيز بن أبي بكر عن أبي بكر.

قلت: بكار ضعيف، لكن يصلح حديثه للاعتبار، وكذلك عبد الرحمن بن بكار صالح  
 الحديث، وله شاهد صحيح من حديث عثمان رضي الله عنه.

## نتائج البحث:

١. التفرد في رواية الحديث مظنة العلة فيه وليس دليلاً العلة، فلا يحكم بقبول الحديث أو رده  
 بمجرد تفرد راويه.
٢. إن قبول تفرد الراوي لكونه ثقة ليس حكماً عاماً، بل ينظر في القرائن التي تجعل التفرد  
 مقبولاً.

٣. من الأمور التي تجعل التفرد مقبولاً: تقدّم الطبقة التي وقع فيها التفرد، وكون المتفرد معروفاً بالعدالة والاتقان، وكون المتفرد من أهل الاختصاص بشيخه، واحتمال أئمة المحدثين عن المتفرد روايته، واعتضاد الراوي المتفرد بالمتابعة، واعتضاد الرواية التي فيها التفرد بالشاهد.
٤. تقدّم الطبقة التي وقع فيها التفرد يؤثر في قبول التفرد، فالتفرد في طبقة الصحابة صحيح؛ لقلة الرواية في الصحابة، والتفرد في طبقة التابعين يصحّ غالباً إذا كان من الثقات.
٥. إذا كان المتفرد معروفاً بالعدالة والضبط، فيكون الأصل قبول روايته، وكذلك تفرد الأئمة المحدثين يكون أولى بالقبول.
٦. يقبل تفرد الراوي في شيخ معين لكونه محتصاً به وإن لم يكن في الدرجة العليا من الثقة، وذلك ما لم يتبين غلظه ووهمه في حديث معين.
٧. قد يكون تفرد الراوي موضع استغراب لتأخر طبقة الراوي أو نزوله عن درجة الثقة، لكن يروي أهل العلم من المحدثين عن الحديث الذي تفرد به من غير إنكار عليه، وهذا الذي يجعل تفرد مقبولاً.
٨. الراوي المتفرد قد لا يكون بدرجة من الضبط، لكن يوجد للحديث متابعات أو شواهد يترجّح بها جانب إصابة الراوي على جانب خطئه.

## الهوامش:

- ١- انظر: الصحاح للجوهري ٥١٨/٢، تحقيق: أحمد عبد الغفور، دار العلم، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٧/هـ ١٤٠٧ م. القاموس المحيط للفيروز آبادي ص ٣٠٥، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦/هـ ٢٠٠٥ م.
- ٢- الجامع لأخلاق الراوي ١٢٦/٢، للخطيب البغدادي مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ هـ.
- ٣- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.
- ٤- انظر: معرفة علوم الحديث ص ١٥٣، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، الطبعة الثانية، ١٣٩٧/هـ ١٩٧٧ م، دار الكتب العلمية، بيروت، علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.



- ٥- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور للدكتور المري، ص ٥٣-٦٧، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- ٦- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٥٧.
- ٧- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦٧.
- ٨- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للدكتور المليباري ص ٧٣، دار ابن حزم، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- ٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر ص ٢٥٥.
- ١٠- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢٣.
- ١١- ميزان الاعتدال للذهبي (١٧٠/٥).
- ١٢- الموقظة للذهبي ص ٧٧.
- ١٣- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها للدكتور المليباري، ص ٧٨.
- ١٤- السنن الكبرى للنسائي ٢/٢٥٢.
- ١٥- مسند البزار ٨/٢٦٤.
- ١٦- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٢٣.
- ١٧- الجرح والتعديل ٦/٣٢٢، وتهذيب الكمال ١٤/٢٨-٤٠.
- ١٨- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ٢/٥٥٥، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: د. محمد سعيد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- ١٩- مسند البزار ٨/٣٨٧.
- ٢٠- حلية الأولياء لأبي نعيم ٧/٢٢٩.
- ٢١- العلل للدارقطني ١٣/٥٦.
- ٢٢- وقيس بن أبي حازم أبو عبد الله الكوفي ثقة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/١٠٢،  
سؤالات الآجري لأبي داود ص ١١٣، كتاب الثقات لابن حبان ٥/٣٠٧.
- ٢٣- انظر: إعلال الحديث الغريب بالمشهور للمري ٧٠، ٨٣-٩٢.
- ٢٤- الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي ١/١٦٧.
- ٢٥- أطراف الغرائب والأفراد ١/٥٣، الحافظ محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق: محمود محمد حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- ٢٦- المعجم الصغير ٢/١٣٣.

- ٢٧- الجامع ٢٨٨/٤.
- ٢٨- والقاسم بن العباس الهاشمي أبو العباس المدني ثقة وروى له الجماعة إلا البخاري وأبو داود. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١١٤/٧، كتاب الثقات لابن حبان ٣٣٥/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٠/٢.
- ٢٩- ومحمد بن عبد الرحمن بن المغيرة ابن أبي ذئب القرشي، ثقة روى له الجماعة من السابعة، ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣١٤/٧، تهذيب الكمال ٢٥٥/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ١٠٥/١.
- ٣٠- وشبابة بن سوار المدائني، ثقة ورمي بالإرجاء، وروى له الجماعة. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣٩٢/٤، تقريب التهذيب لابن حجر ٤١٠/١.
- ٣١- مسند البزار ٣٦٩/٨.
- ٣٢- مسند البزار ٨٦/٩.
- ٣٣- أنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٠/٧، معرفة الثقات للعجلي ٢٤٠/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٨٥/٢.
- ٣٤- وقرّة بن خالد السدوسي أبو خالد البصري، ثقة وروى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٩٣/٢، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩٤/٩، تهذيب الكمال للمزي ٥٧٧/٢٣.
- ٣٥- تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ص ١١٦، تحقيق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- ٣٦- انظر: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو رده، ص ٥٨٠، د. عبد الجواد حاتم، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨، دار النوادر، بيروت.
- ٣٧- ميزان الاعتدال للذهبي ١٦٩/٥.
- ٣٨- الجامع ٣١٦/٥.
- ٣٩- حلية الأولياء ٢٩٧/٤.
- ٤٠- وعمر بن ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني ثقة من السادسة. أنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠٧/٦، الثقات للعجلي ١٦٥/٢، تقريب التهذيب ٧١٦/١.

- ٤١- هو ذر بن عبد الله بن زرارة الهمداني ثقة من السادسة. أنظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٥٣/٣، كتاب الثقات لابن حبان ٢٩٤/٦، تقريب التهذيب ٢٨٧/١.
- ٤٢- مسند البزار ٣٦٠/٨.
- ٤٣- ثقة، روى له الجماعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ٢٠٢/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٠١/٢، تهذيب الكمال للمزي ٨٨/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٦/١.
- ٤٤- وسعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي ثقة فاضل، روى له الجماعة. ينظر: تاريخ ابن معين رواية الدوري ٢٠٦/٣، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م، معرفة الثقات للعجلي ٣٨٩/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧٩/٤، تهذيب الكمال للمزي ٢٤٠/١٠.
- ٤٥- جامع الترمذي ٦١٥/٥.
- ٤٦- مسند البزار ٨٢/٩.
- ٤٧- ثقة وروى له مسلم وأبو داود. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٩٨/٢، تاريخ ابن معين رواية الدارمي ص ١٢٧، تهذيب الكمال للمزي ٢٢٠/١١.
- ٤٨- المعجم الأوسط للطبراني ٩٢/٢.
- ٤٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٠٣/٨، معرفة الثقات للعجلي ٢٨٦/٢.
- ٥٠- العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢١/٣.
- ٥١- قال الحافظ البزار بعد رواية حديث من طريق ریحان بن سعيد (٣١٠/٢): "وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن أيوب إلا عباد بن منصور، ولا عن عباد إلا ریحان بن سعيد وريحان بن سعيد بصري كتب عنه أهل الحديث: علي بن المديني وإبراهيم بن محمد بن عرعرة وإبراهيم بن سعيد الجوهري وغيرهم، وحدثت بأحاديث كثيرة عن عباد عن أيوب لم يحدث بها عنه غيره، واحتملت عنه على تفرده بها من غير إنكار عليه".
- ٥٢- انظر: جامع الترمذي ٣٤١/٢، ٣٤٥/٢، ٣٧٦/٣، ٥١٢/٣، ٢٥٩/٤، ٣٠٩/٤، ٤٩٤/٤، ٧/٤.
- ٥٣- انظر: الكامل ٤١٣/٢، ٣١٠/٣،
- ٥٤- المعجم الأوسط ٤٢/٣.
- ٥٥- حلية الأولياء ٢٣٠/٢.

- ٥٦- ثقة روى له النسائي وابن ماجه. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤١٤/٢، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٥٤٥/١، تهذيب الكمال ٧٨/٤.
- ٥٧- مسند البزار ٢٤٥/٨.
- ٥٨- حلية الأولياء لأبي نعيم ٣٠٢/٢.
- ٥٩- وأبان بن صمعة الأنصاري صدوق إلا أنه تغير بأخرة السابعة. ينظر: معرفة الثقات للعجلي ١٩٨/١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٩٨/٢، العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٤٩٨/٢، تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٨٧/٤، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٤٩، تقريب التهذيب لابن حجر ٥١/١.
- ٦٠- هو جابر بن عمرو الراسبي صدوق لكنه يهيم، [م ت ق] ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤٩٥/٢، كتاب الثقات لابن حبان ١٠٣/٤، الكامل لابن عدي ٣٣٧/٢، تقريب التهذيب لابن حجر ١٥٣/١.
- ٦١- مسند البزار ٣٠٦/٩.
- ٦٢- رماه يحيى القطان وأحمد والنسائي بالاختلاط. وقال ابن مهدي: لقيته وقد اختلط البتة قبل أن يموت بزمان. وانظر: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط ص ٣٥.
- ٦٣- انظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص ٤٣، ٤٤، لأبي معاذ طارق بن عوض الله، ط ١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٦٤- علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٨.
- ٦٥- أما الشاذ فقد ذكر الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث (ص ١٨٣) في تعريفه، فقال: ما يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة. وأما المنكر فقال ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث (ص ٤٦) عند ما قسّم المنكر إلى قسمين، وذكر القسم الثاني: وهو الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده.
- ٦٦- العلل الصغير للترمذي ص ٧٥٨.
- ٦٧- حماد بن أسامة القرشي الكوفي ثقة ثبت وربما دلس، روى له الجماعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣٩٠/١، معرفة الثقات للعجلي ٣١٨/١، الجرح والتعديل ١٣٢/٣، تقريب التهذيب ٢٣٦/١.
- ٦٨- مسند البزار ١٥٩/٩.
- ٦٩- صحيح مسلم ١٢/٦.

- ٧٠- وعمرو بن حمران البصري لا بأس به. ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٢٧/٦، مسند البزار ٢٨/٩.
- ٧١- مسند البزار ٢٨/٩.
- ٧٢- وعمران بن داود أبو العوام القطان البصري صدوق إلا أنه يهمل، روى له الأربعة. ينظر: العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢٥/٣، الكامل لابن عدي ١٦٤/٦، تهذيب الكمال للمزي ٣٢٨/٢٢.
- ٧٣- مسند البزار ٤٨/٩.
- ٧٤- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٢٣/٣، المجروحين لابن حبان ٢٤٨/١، تقريب التهذيب لابن حجر ٢٣٢/١.
- ٧٥- ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨٥/٥، كتاب الثقات لابن حبان ٥٥/٥، تقريب التهذيب لابن حجر ٥٠٢/١.
- ٧٦- انظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤٨، التقييد والإيضاح ١١١/١، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ٧٧- انظر: الإرشادات في تقوية الأحاديث بالشواهد والمتابعات، ص ٤٣، ٤٤.
- ٧٨- مسند البزار ٩٥/٩، ٩٦.
- ٧٩- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٨٩/٧.
- ٨٠- تقريب التهذيب لابن حجر ٨٨/٢.
- ٨١- ومهاجر بن مخلد أبو مخلد مقبول من السادسة، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه. ينظر: كتاب الثقات لابن حبان ٤٨٦/٧، تقريب التهذيب لابن حجر ٢١٧/٢، تهذيب الكمال للمزي ٥٧٩/٢٨.
- ٨٢- مسند البزار ٩١/٩.
- ٨٣- جامع الترمذي ١٥٩/١.
- ٨٤- مسند البزار ١٣٤/٩.